الحقيقة والمجاز

نجد الكلام البشري يتراوح بين قطبي الحقيقة والمجاز، فإذا حُمل الكلام في مدلوله الأصلي والمباشر الذي أُنتج من أجله صار حقيقة، وإذا خالف ذلك صار مجازا، ويعدّ هذا الأخير من أهم مباحث علم البيان، وركنا من أركان البلاغة؛ إذ به يتم التعبير عن المعاني بشكل جميل وإخراجا في أشكال مثيرة تشدّ القارئ وتجعله أسيرا لحسنها ورعتها.

1- الحقيقة: هي استخدام الكلمة في المعنى الموضوع لها في اللغة، أو هي كل لفظ بقي على المعنى الذي وُضع له أصلا، وقد عرفها "الجرجاني" بأنّها: "كل كلمة أُريد بها ما وقعت له في وضع واضع وقوعا لا يستند فيه إلى غيره"، والمراد من الوضع تَعْيِينُ اللّفظ في أصل الاصطلاح للدّلالة بنفسه على معنىً ما، دون الحاجة إلى قرينة. كأن نطلق كلمة الأسد على ذلك الحيوان المفترس، وكلمة القمر على ذلك الكوكب المعروف وغير ذلك من المعاني الحقيقية.

2- المجاز: هو استخدام الكلمة في غير المعنى الموضوع لها في اللغة (عكس الحقيقة)، وقد عرّفه الجرجاني بقوله: "المجاز كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول. وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تجوّز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها"، بمعنى أنّه هو اللفظ المستعمل في غير ما وُضع له في اصطلاح التخاطب لعلاقة بين المعنى الأول والثاني، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأول (الوضعي). كاستعمالنا للفظة الأسد للدلالة على الشجاعة في قولنا: "سلمت على أسد"، فالكلمة هنا مستعملة في غير معناها الأصلي، والعلاقة بين المعنيين هي المشابهة في الشجاعة بين الرجل والأسد، أما القرينة التي منعت إيراد المعنى الحقيقي هي (سلمت)؛ فالتسليم لا يكون على الأسد الحقيقي.

وإذا تتبعنا نشأة الكلام عن الحقيقة والمجاز فإننا نجدّ أنّ الجاحظ من أوائل من عرضوا لهذا الموضوع بالبحث؛ إذ يتناول قضايا البيان العربي ولا يهتم كثيرا بالتعريفات والتحديدات وإنّما يسوق

النماذج من بليغ القول شعرا ونثرا مع شرح بعضها أو التعليق عليها، فيقول في هذا: "وإذا قالوا: أكله الأسد، فإنّما يذهبون إلى الأكل المعروف، ..، وقد قال الله عزّ وجل: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: 12]، ويقولون في باب آخر: فلان يأكل الناس، وإن لم يكن يأكل من طعامهم شيئا، وكذلك قول "دهمان النهري":

سَـأَلْتَنِي عَنْ أُنَاس أكلوا ..... شرب الدّهر عَلَيْهِم وَأَكل

فهذا كله مختلف، وهو كله مجاز". أما "ابن قتيبة" فقد اهتم فقط بالرّد على من أنكروا المجاز، وزعموا أنّ الكلام كلّه حقيقة ولا مجاز فيه، وفي ذلك يقول: "لو كان المجاز كذبا لكان أكثر كلامنا باطلا، لأنّنا نقول: نبت البقل، وطالت الشجرة، وأينعت الثمرة، وأقام الجبل ورخص السعر...".

وعند ابن رشيق القيرواني أنّ: "المجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة، وأحسن موقعا في القلوب والأسماع، وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ ثمّ لم يكن محالا محضا فهو مجاز، لاحتماله وجوه التأويل، ...، كما قال جرير بن عطية:

إذا سَقَـطَ السَّمَاءُ بأَرْضِ قَـوْم ... رَعَيْنَاهُ وإن كانُوا غضابا

أراد المطر لقربه من السماء، ويجوز أن تريد (بالسّماء) السّحاب؛ لأنّ كل ما أظلّك سماء، وقال (سقط) يريد سقوط المطر الذي فيه، وقال (رعيناه) والمطر لا يرعى، ولكنه أراد (النّبت) الذي يكون عنه فهذا كله مجاز".

3- أقسام المجاز: يقسم علماء البلاغة المجاز إلى قسمين هما:

أ- المجاز العقلي: هو إسنادُ الفعل، أو ما في معناه (من اسم فاعل، أو اسم مفعول أو مصدر) إلى غير ما هو له في الظاهر من حال المتكلم، لعلاقة مع قرينة تمنع من أن يكون الإسناد إلى ما هو له، وسمي عقليا لأنّ التجوّز فهم من العقل لا من اللغة كما في المجاز اللغوي، وقد عرّفه

"السّكاكي" بأنّه: "الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بواسطة وضع، كقولك: أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المريض، وكسا الخليفة الكعبة، وهزم الأمير الجند، ...". أما "عبد القاهر الجرجاني" فيسمي هذا الضرب من المجاز بـ "المجاز الحكمي".

ومن أشهر علاقات المجاز العقلي:

1- الإسناد إلى الزمان: نحو قول الشاعر:

هِيَ الأمُورُ كَمَا شَاهَدْتُهَا دُوَلٌ ..... مَنْ سَرّهُ زَمَنٌ سَاءَتْهُ أَزْمَان

2- الاسناد إلى المكان: نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ ﴾ [الأنعام: 06].

3- الاسناد إلى السبب: نحو قول الشاعر:

إنّي لمن معشر أفنى أوائلَهم ..... قيلُ الكماة: ألا أينَ المُحامونا؟

فقد نسب الافناء إلى قول الشجعان، هل من مبارز؟ وليس ذلك القول بفاعل له، ومؤثر فيه، وإنما هو سبب فقط.

4- الاسناد إلى المصدر: كقول الشاعر "أبي فراس الحمداني"

سيذكرني قومي إذا جدَّ جِدّهمْ ..... وفي اللَّيلةِ الظَّلماءِ يُفتَقَدُ البدرُ

أُسند الفعل (جدَّ) إلى مصدره (جِدُهم) وهو في الحقيقة يسند إلى القوم (قومي)، فالعلاقة هنا مصدرية.

5- إسناد ما بني للفاعل إلى المفعول: نحو: "سرني حديث الوامق" فقد استعمل اسم الفاعل، وهو الوامق؛ أي (المُحبُّ) بدل الموموق؛ أي المحبوب، فإنّ المراد هنا: سررت بمحادثة المحبوب.

6- إسناد ما بني للمفعول إلى الفاعل: نحو: "جعلت بيني وبينك حجاباً مستورًا"؛ أي ساتراً، فقد جعل الحجاب مستورا، مع أنّه هو الساتر.

ب– المجاز اللغوي: يكون في نقل الألفاظ من حقائقها اللغوية إلى معان أخرى بينها صلة ومناسبة أو هو "مجاز ينقل فيه اللفظ عن معناه الأصلي لعلاقة بينه وبين المعنى المنقول إليه". وهذا المجاز يكون في المفرد، كما يكون في التركيب المستعمل في غير ما وضع له. ويقسم هذا المجاز باعتماد نوع العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي إلى قسمين هما:

❖ **الاستعارة**: وهي مجاز لغويّ تكون العلاقة فيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي المشابهة.

❖ **المجاز المرسل**: وهو مجاز تكون العلاقة فيه غير المشابهة. وسمّي مرسلا لأنّه لم يقيّد بعلاقة المشابهة، أو لأنّ له علاقات شتى، أو هو "الكلمة المستعملة قصدا من غير معناها الأصلي لملاحظة علاقة غير المشابهة مع قرينة دالّة على عدم إرادة المعنى الوضعي". نحو قول المتنبي:

لَـهُ أَيَـاد عَلَي سَـابِغَة ...... أَعـدّ مِنْهَا ولا أُعَدِّدهَـا

تجوّز الشّاعر هنا في التعبير عن النعم التي أغدقها عليه الممدوح باستعمال لفظ (أياد) مكان (نِعَم)، وقد مكنه ذلك في العلاقة الموجودة بين المعنيين.

وللمجاز المرسل علاقات كثيرة، أهمها:

1– السّببيّة: وذلك بأن يُطلق لفظ السّبب ويُراد المسبب، نحو قولهم: "رعت الـمَاشيةُ الغيثَ"؛ أي النبات، لأن الغيث سبب فيه وقرينته لفظية وهي (رعت).

2– المُسببيّة: وذلك بأن يُطلق لفظ المسبب ويُراد السّبب، نحو قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾ [غافر: 13]، أي مطرا يسبب الرزق.

3– الكلية: وذلك فيما إذا ذُكر لفظ الكل وأُريد منه الجزء، نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: 19]؛ أي أناملهم، والقرينة حالية، وهي استحالة إدخال الأصابع كلّها في الأذن. ونحو قولك: "شربت ماء النيل"، المراد بعضه، بقرينة (شربت).

4- الجزئية: وذلك فيما إذا ذُكر لفظ الجزء وأُريد منه الكل، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: 92]، ونحو قولك: "نشر الحاكم عيونه في المدينة"؛ أي الجواسيس، والعين جزء من جسم الجاسوس.

5- اعتبار ما كان: أي تسمية الشيء باسم ما كان عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: 02]؛ أي الذين كانوا يتامى ثم بلغوا، ونحو قولك: "أكلنا قمحًا"، فـ (قمحًا) مجاز مرسل عن الخبز باعتبار ما كان.

6- اعتبار ما يكون: وهو تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: 37]؛ أي عصيرا (سائل) يؤول أمره إلى الخمر باعتبار ما يكون. ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: 27]؛ أي مولودا يؤول أمره عندما يكبر إلى الكفر باعتبار ما يكون؛ لأنّ المولود حين يولد لا يكون فاجراً، ولا كافراً، ولكنه قد يكون كذلك، فاطلق المولود الفاجر وأريد به الرجل الفاجر.

7- المحلية: وذلك فيما إذا ذُكر لفظ المحل وأُريد به الحال فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: 82]؛ إذ المراد هنا سؤال أهل القرية، وليس القرية في حد ذاتها، فأُطلق المحل وأُريد الحال. وقولك: "شربت كأسا"، والمراد هنا ما في الكأس.

8- الحالية: وهي عكس العلاقة السابقة، وذلك فيما ذكر الحال وأُريد المحل لما بينهما من ملازمة، نحو قوله تعالى: ﴿يَابَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 31]؛ إي لباسكم لحلول الزينة فيه، فالزينة حال واللباس محلها. وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: 107]؛ فالمراد من (الرحمة) الجنة التي تحلّ فيها الرّحمة، ففيه مجاز مرسل، علاقته (الحالية).

9- الآلية: وذلك إذا ذُكر اسم الدال على الآلة وأُريد الأثر الذي ينتج عنها، نحو قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾[الشعراء: 84]؛ إي ذكرا حسنا فـ (لسان) بمعنى ذكر

حسن مجاز مرسل علاقته الآلية؛ لأنّ اللسان آلة لعرض الذكر الحسن، وآلة النّطق وآداته في تحديد القول.